

اعمال اندلعت الحرب بين تجار البترول في لبنان! فعندما اشترت «ليكوغاز» أصول شركة «كورال أويل» قبل أسابيع بمبلغ 105 ملايين دولار، ثارت حفيظة مالكي شركة «هيكوكو»، الذين فاوضوا كورال أويل للفوز بالصفقة وفشلوا في هذا الأمر. أما كيف اندلعت «حرب الصفقات» بين مثلث كورال أويل - ليكوغاز - هيكوكو، فله قصة أخرى تبدأ في المغرب، مروراً ببريطانيا، وأخيراً في لبنان

صفقة ليكوغاز - كورال تترنح دعوى من البساتنة لحجز ممتلكات العامودي



العامودي قرر أن تكون الصفقة من نصيب ليكوغاز (أرشيف - بلاك جاوبلس)

محمد وهبة

لم تمر فترة طويلة على توقيع اتفاق أولي تستحوذ بموجبه شركة «ليكوغاز» على أصول شركة «كورال أويل» بمبلغ 105 ملايين دولار، حتى جاءت الصفقة من رئيس مجلس إدارة شركة «هيكوكو» بشير البساتنة، الذي رفع دعوى على «كورال أويل». يطلب البساتنة، بناء على قرار قضائي صادر عن القضاء البريطاني، حجز ممتلكات وأصول محمد العامودي الذي يملك شركة «كورال أويل» في لبنان. خلفية هذا القرار القضائي الأجنبي، أن العامودي اشترى شحنات بترول من البساتنة، لكنهما اختلفا على السعر، ما دفع الأخير إلى رفع هذه الشكوى التي جاءت في وقت كان فيه العامودي يسعى إلى بيع كورال أويل إلى ليكوغاز. والمعروف أن شركة كورال أويل كانت شركة بريطانية مملوكة من «شل»، تأسست عام 1926، ثم انتقلت ملكيتها إلى مستثمرين لبنانيين، ومن بعدها بيعت إلى مجموعة العامودي بقيمة



البساتنة تسعى إلى شراء كورال أويل بهدف زيادة حصته السوقية

يسعى إلى شراء كورال أويل لزيادة حصته السوقية بما يجعله في المرتبة الأولى بين تجار النفط، وهو كان يعول على معالجة الخلاف مع العامودي من خلال الاستحواذ على كورال أويل، إلا أن الرياح لم تجر بما يشتهي، بل راحت الصفقة في اتجاه ليكوغاز، لكن الدهشة أصابت البساتنة عندما تبين له أن سعر

ملكه مستقلة ومنفصلة. ويقال إن النفوذ السياسي كان له أثر واسع في الحجز القضائي الذي قد لا يستمر خلال الأسابيع المقبلة. في المقابل، يقول أحد تجار النفط إن ما قام به البساتنة لا يمكن وضعه في محتوى أو مضمون مختلف عن الصفقة التي كان يسعى إلى إتمامها لمصلحته. فالبساتنة كان

بعض رجال الأعمال يقولون إن ما حصل بين البساتنة والعامودي لا يجب أن يؤثر على الصفقة، إذ إن الحجز القضائي على الشركة التي يملكها العامودي في المغرب لا يجب أن يشمل الشركة التي يملكها في لبنان، إذ إن ملكيته في المغرب ليست له وحده، بل هو المساهم الرئيسي فيها، فيما شركة كورال أويل هي

للسلطات المغربية وديوناً بمليارات الدولارات، دفعته إلى تصفية وتسجيل بعض موجوداته، من بينها «كورال». غير أن الخلاف الذي انفجر بين البساتنة وبين شركته في المغرب، فجر الصفقة التي عقدتها كورال أويل مع شركة ليكوغاز، المملوكة من الأشقاء أوسكار وإدغار وأنطونيو يمين.

تزيد قليلاً على 5 ملايين دولار، واستمرت بحوزة العامودي إلى اليوم. ولدى العامودي مجموعة استثمارات، بينها شركة نفط للخدمات البترولية في السعودية، وشركة «لاسامير» البتروكيمياوية في المغرب، ومصفاة تكرير نفط في المغرب أيضاً، وشركة نفط في السويد... لكنه أصيب بأزمة مالية بعدما تبين أن عليه ضرائب مستحقة



متابعة

مشروع «تمتين» السكني يواجه دعاوى قضائية

فيضان عميق

بعد أقل من شهر على نشر تحقيق في «الأخبار» عن جمعية «تمتين» والمشروع السكني (مشروع بعبدات السكني إلى الواجهة مجدداً: شقق للبيع بلا أرض ولا تراخيص/ http://www.al-akhbar.com/266842/node)، حصلت تطورات عذرة زادت الأمور غموضاً. فهذه الجمعية سبق أن أعلنت نيتها لإقامة مشروع في محلة بسفرين - الزاهرية في بعبدات، وعرضت بيع المتر المربع بسعر 850 دولاراً أميركياً مع تسهيلات مختلفة، بحجة تمكن الشباب من تملك شقة، وقامت بحملة دعائية مكثفة في المتن وكسروان، إلا أنها اضطرت إلى وقفها بعد شكوى ضدها أمام مديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد، لكون الجمعية لم تحصل على علم وخبر من وزارة الداخلية، ولا تمتلك الأرض التي

ثانياً إلى أن إنشاء المشاريع السكنية لا يدخل ضمن أهداف الجمعية التي تسعى لمساعدة الحرفيين والصناعيين اليدويين ودعم العمل اليدوي والحرفي ونشر التوعية الوطنية، وتحفيز وتشجيع المشاريع الصغيرة للأعمال الحرفية واليدوية التي ترمز إلى التراث اللبناني. ثالثاً لعدم جواز تنفيذ مشاريع سكنية من قبل جمعية دون مرسوم جمهوري أو مرسوم من الحكومة اللبنانية يعطيها صفة جمعية ذات منفعة عامة حتى لا يتم التهرب من الضرائب، وهو ما لم تستحصل عليه «تمتين». رابعاً لكون التعاقد غير واضح مع بنك «مصر ولبنان» الذي ورد اسمه على الإعلانات والذي نفى وجود أي عقد مع الجمعية. خامساً لكون شركة LIFA المالكة غير مسجلة في مصرف لبنان، ما يمنعها من القيام بأعمال الوساطة المالية. سادساً لمخالفة التعاقد الموقع

استعمال الفكرة والنصوص العائدة لها. الدعوى الثانية مقدمة أمام المدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود، من المحامي شربل شواح ضد سعادة وشلالا، بتهمة الاحتيال العام والإعلانات الكاذبة وغش الزبائن وتبييض الأموال، ويستند فيها أولاً إلى أن الجمعية نشرت إعلانات كاذبة عن مشروع شروق قبل استحصالها على علم وخبر،

برئاسة القاضي داني شرابيه، من المحامي شربل شواح بصفته رئيس جمعية «CR Group» ضد أنطوان سعادة بصفته مدير شركة LIFA وماغدا شلالا بصفته مديرة جمعية تمين، بتهمة الاحتيال بموجب المادتين 655 و656 من قانون العقوبات، وسرقة أثر أدبي بموجب المادتين 85 و68 من قانون حماية الملكية الفكرية والأدبية، وذلك بسبب «سرقة سعادة فكرة المشروع السكني من الجمعية الأولى التي سبق أن عمل معها في فترة سابقة واستحصل منها على كل الدراسات المالية والهندسية والقانونية العائدة له لتأمين الأموال من المصارف لشراء الأرض، فأنفصل عنها بعد أشهر عارضاً المشروع على الجمعية الثانية للسير به». وبعد إحالة الدعوى على المباحث الجنائية، تغيبت شلالا وحضر سعادة ووقع على تعهد بعدم

يوجد ثلاث دعاوى قضائية بحق سعادة وشلالا

